

"لا سلام دون عدالة تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار وإنهاء العنف العرثي في الشرق الأوسط"

بروكسل-روما، 7 أكتوبر 2024

مرّ عام على الأحداث المأساوية في 7 أكتوبر وعلى رد الفعل العسكري المفرط من قبل الجيش الإسرائيلي، الذي رافقته انتهاكات غير مسبوقة لحقوق الإنسان وصفها خبراء الأمم المتحدة وعدة منظمات غير حكومية بأنها "إبادة جماعية مستمرة" ضد الشعب الفلسطيني. وخلال كل هذا الوقت، لم يتمكن المجتمع الدولي من تحقيق وقف لإطلاق النار بين الأطراف المتحاربة المشاركة في هذه الحرب في غزة ولبنان، على الرغم من قرار مجلس الأمن الدولي الذي يقتضي ذلك.

في غزة، قُتل أكثر من 40,000 فلسطيني؛ مئات الآلاف أصيبوا وأصبحوا معاقين مدى الحياة؛ الآلاف أُجبروا على مغادرة منازلهم بل وبلادهم. الصحفيون والعاملون الطبيون وطواقم الإغاثة وموظفو الأمم المتحدة دفعوا حياتهم ثمناً للالتزام المهني والإنساني. الرهائن الإسرائيليون ما زالوا محتجزين في غزة ولم يتم التوصل إلى حل دبلوماسي حتى الآن. بل على العكس، هم ضحايا مزدوجون من قبل خاطفيهم ومن قبل الحكومة الإسرائيلية، التي استغلت مأساتهم للدعاية العالمية في الوقت الذي واصلت فيه هجومها العنيف على غزة، ما أدى إلى مقتل أولئك الذين تمكنوا من الهرب، وتجاهلت بشكل منهجي عائلاتهم التي كانت تطالب بوقف إطلاق النار لإعادة أحبائهم إلى ديارهم.

نحن ننعى جميع الضحايا المدنيين والناجين من جميع الهجمات على مدار 365 يوماً الماضية، وكذلك الأيام والشهور والسنوات التي سبقتها، ونحزن على أسرهم. لقد حان الوقت منذ فترة طويلة لوقف القتل والسماح للمجتمعات المحطمة بأن تبدأ في إعادة بناء حياتها.

تدعو منظمة لا سلام دون عدالة إلى وقف فوري لإطلاق النار وإنهاء العنف الذي يدمر الشرق الأوسط، وتدعو إلى تحقيق العدالة والمساءلة عن الهجمات الهائلة والمنهجية ضد المدنيين، والانتهاكات الأخرى التي لا تعد ولا تحصى للقانون الدولي. كما نحث إسرائيل على الاستجابة لنداء العالم، بما في ذلك أقرب حلفائها، لتنفيذ كامل وفوري لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2024/2735

الإفلات من العقاب يغذي العنف. الفظائع التي تُرتكب اليوم ليست فقط نتيجة للقادة الذين يسعون للبقاء في السلطة عبر دورات مستمرة من العنف؛ بل ترتبط بشكل مباشر بغياب المساءلة عن الانتهاكات السابقة. كما يعود ذلك إلى الاحتلال العسكري الإسرائيلي لفلسطين ورفض الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير.

نحث المحكمة الجنائية الدولية على التصرف دون مزيد من التأخير في اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت ستصدر أوامر القبض المطلوبة منذ فترة طويلة، خشية أن يكون ترددها تأكيداً إضافياً على أن العنف والترهيب، بما في ذلك ضد المؤسسات الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية، ومفوضية حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، يجب أن يكافأ، في حين يشجع استمرار الإفلات من العقاب أولئك الذين ينتهكون حقوق المدنيين. كما ندعو جميع الدول، وخاصة الدول الأطراف التي لديها التزام مباشر بدعم المحكمة الجنائية الدولية بشكل كامل في أداء مهامها، إلى القبض على الهاربين من العدالة، وبذلك تظهر من خلال العمل الملموس أن الإفلات من العقاب لن يتم التسامح معه بعد الآن.

إن تواطؤ بعض أعضاء المجتمع الدولي في الجرائم التي تُرتكب يومياً يقوض نسيج النظام القانوني الدولي، تمامًا كما أن الفشل في التعامل مع الجرائم السابقة قد أدى بنا إلى هذه اللحظة.

نحن جميع الأطراف على وقف الأعمال العدائية فورًا والعمل نحو مستقبل مبني على المساواة، واحترام حقوق الإنسان، وتطبيق القانون الدولي، واحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

فقط من خلال إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي لفلسطين، ووقف الإفلات من العقاب، وتحقيق العدالة، يمكننا أن نأمل في كسر دائرة العنف وخلق الشروط اللازمة لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.